

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

عدّة مسائل مهمّة 1 – الفرق بين الإستصحاب والأمانة والأصل: «فالأمانة تحكي عن الواقع، والشارع بلسان جعله يقول: إنّ مؤدّها هو الواقع، والاستصحاب لا يقول بلسان جعله: أنّّه هو الواقع، وإنّما يأمرك باعتباره واقعاً، أمّا الأصل فلا يزيد على كونه مجعولاً كوظيفة عند اختفاء الواقع بجميع مراحلها، فهو لا يزيد على طلب الجري والسلوك العملي وفق مؤدّها... إذا فالأمانة حاكمة على الاستصحاب، إذ مع قيام الأمانة وانكشاف الواقع بها تعبّداً لا موضع للشكّ ليطلب إليك اعتباره متيقّناً؛ لأنّ قيامها مزيل – في رأي الشارع – للشكّ وإن بقي وجداناً. وكذا الاستصحاب حاكم على غيره من الأصول غير الإحرازية، إذ الأصول غير الإحرازية إنّما جعلت عند اختفاء الواقع عن المكلف وعدم العلم به، وما دام المكلف مأموراً باعتبار الشكّ يقيناً، فهو عالم بالواقع في رأي الشارع تعبّداً لا اعتباراً بالشكّ علماً في هذا الحال، ومع فرض حصول الواقع التنزيلي لديه فلا اختفاء للواقع ليلجأ إلى الوظيفة، فهو مزيل لموضوعها الذي اخذ فيه عدم العلم بالواقع لحصول العلم به تعبّداً كما هو الفرض» (1046). 2 – ما هو المراد من الشكّ؟: المراد من «الشكّ» الذي اخذ موضوعاً في باب الأصول العملية ومورداً